

رؤية 2030: دعم للأثرياء وسحق للطبقات الوسطى والفقرا

التغيير

تثبت الحقائق أن رؤية 2030 الاقتصادية التي روج لها طويلاً محمد بن سلمان ما هي إلا دعم للأثرياء وسحق للطبقات الوسطى والفقيرة في المملكة.

ويتصاعد الخلل الحاصل في المملكة بفعل الاختلاف الكبير بين مجموعة أمراء ورجال أعمال مقربين من السلطة يضاعفون حساً باتهم البنكية وممتلكاتهم باستثمارات ومشاريع على حساب الوطن.

فيما في المقابل تتوسع دائرة المعوزين والفقرا وينضم إليهم تدريجياً الطبقة المتوسطة بفعل حصر الثروات في طبقة محدودة والتركيز على زيادة ثرواتها.

في الوقت نفسه يتعمد بن سلمان ومستشاريه تجاهل المخاطر الحاملة على الاختلال في توزيع الثروات وفرص العمل في المملكة.

وبهذا الصدد قلل المستشار المقرب من الديوان الملكي علي الشهابي من مخاطر "الإصلاحات الاقتصادية" التي تؤثر بشدة على الطبقات الوسطى والفقيرة في المملكة.

وقال "الشهابي": "أعتقد أن المحللين يقللون من تقدير عتبة الألم الذي بإمكان السكان تحمله قبل انهيار التماسك الاجتماعي".

وادعى أن "المملكة بعيدة عن تجاوز مثل هذه العتبة اليوم"، مشيرا إلى تدابير التقشف التي تأتي كثيفة وسريعة مثل مضاعفة ضريبة القيمة المضافة 3 مرات، وزيادة أسعار الطاقة.

وتحذر الشهابي عن الجهود الحكومية لخصخصة المستشفيات والمدارس.

ومؤخرا أقر بن سلمان بمخاطر مضاعفة الضرائب 3 مرات والطابع المؤذن للإجراء، مشيرا إلى أن الإجراءات المؤلمة ستستمر لمدة 5 أعوام على الأكثـر، وبعد ذلك ستعود الأمور إلى طبيعتها".

ويدفع الاقتصاد ثمن الاستثمارات المتخبطة لمحمد بن سلمان في ظل فساد حكومي وغياب للتخطيط أو آليات للرقابة والمسائلة.

ومنذ تصدره المشهد في المملكة وتعزيز نفوذه في الحكم أقدم بن سلمان على سلسلة استثمارات فاشلة دفع الاقتصادي ثمنا باهطا لها.

أحدث ذلك مع كشفت عنه Telegraph البريطانية أن صندوق الثروة اشتري حصة شركة سيارات McLaren بـ 550 مليون جنيه إسترليني.

وذلك على الرغم من أن الشركة البريطانية قد تراجعت مبيعاً لها 60% العام الماضي، مع تكبد الشركة خسارة قدرها 312 مليون جنيه إسترليني.

ويشكل تفرد محمد بن سلمان وغياب أي رقابة شعبية أو برلمانية على قراراته خطرا هائلا على تبديد

متدرج لمقدرات وثروات المملكة.

ويعد صندوق الاستثمارات مثلاً مباشراً في ظل ما يشهده من تراجع وبيع مستمر لما يملكه من أصول.

ومؤخراً أوردت وكالة "رويترز" للأنباء أن صندوق الاستثمارات العامة يدرس بيع جزء من حصته في شركة الاتصالات المحلية "إس تي سي".

وأوضحت الوكالة نقلاً عن مصادر أن صندوق الاستثمارات العامة عيّن بنك جولدمان ساكس والأهلي كا بيتال لترتيب الصفقة.

ويملك صندوق الاستثمارات العامة 70% من رأس مال شركة الاتصالات بما يعادل 1400 مليون سهم.

ويشغل بن سلمان منصب رئيس صندوق الاستثمارات ولم يترك صندوقاً سيادياً أو شركةً إلا وأخضعه تحت سيادته؛ بشكل يعكس عقلية الحاكم المستبد.

غير أن هذه الاندماجات والخطط غير المدروسة تزيد من مخاطر فشل رؤية 2030 التي أطلقها بن سلمان لتنويع مصادر الدخل في المملكة.

ويعبّر الاقتصاد من تدهور حاد منذ سنوات بفشل التخطيط وتخبط سياسات بن سلمان.

وكدليل على ذلك، قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني،

إنه من المتوقع ارتفاع الدين الحكومي في المملكة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ينخفض صافي الأصول الأجنبية السيادية على المدى المتوسط.

وذكرت الوكالة أن "الحكومة ستحتفظ بهواش أمان مالية كبيرة.. فالودائع في البنك المركزي تتراوح 10 بالمئة من الناتج المحلي، والاعتماد على النفط مجدٍ حالياً.. لكن مؤشرات الحكومة الضعيفة والتعرض للمدمات الجيوسياسية يقيّد التصنيف".

وتوقعت أن يتقلص عجز الميزانية إلى 3.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 من 11.3 بالمئة

في 2020 مع افتراض متوسط سعر البرميل 63 دولارا .

ونوهت أن توقعات الدين العام تشير لبلوغه 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2023 ،
مقارنة مع متوسط 33 حاليا .